دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية–دراسة قياسية لحالة الجزائر 2020/2000–

The Role of the General Budget System in Achieving Financial Sustainability -a record study of the case of Algeria 2000/2020 -

جبارة مراد[1]

جامعة يحي فارس – الجزائر

moraddjebara2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 23 /2022/06 تاريخ القبول: 29 /2022/09 تاريخ النشر: 11 /2022/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس الاستدامة المالية، من خلال دور نظام الموازنة العامة لتحقيقها ولهذا الغرض تطرقنا إلى أهم المفاهيم الأساسية كمدخل للدراسة ثم تحليل واقع الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، وأهم مؤشرات الاستدامة المالية، ثم الدراسة القياسية بالاستعانة بأحد النماذج الحديثة من خلال اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDLووجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات كمتغير تابع والإيرادات العادية والجباية البترولية وأسعار النفط كمتغيرات مفسرة، وقد أكدت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول، واثبت اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات مما يعني أن الموازنة العامة خلال فترة الدراسة في استدامة مالية، إلا أن قدرة التمويل مرتبطة بسعر البترول والتحديات التي تواجهها الميزانية في ظل انهيار أسعار النفط مما يستوجب ضرورة تعجيل وتفعيل سياسات الإصلاح المنتهجة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الجباية البترولية، الاستدامة المالية.

Abstract:

This study aims to analyze and measure financial sustainability, through the role of the general budget system. For this purpose, we touched on the most important basic concepts as an introduction to the study, then analyzed the reality of the public budget during the study period, and the most important indicators of financial sustainability, then the standard study using one of the modern models through the integration test The commonality according to the ARDL methodology and the existence of a long-term relationship between expenditures as a dependent variable, regular revenues, petroleum taxation, and oil prices as explanatory variables. It means that the general budget during the study period is in financial sustainability, but the capacity of financing is linked to the price of oil and the challenges that the budget faces in light of the collapse of oil prices, which necessitates to expedite and activate the adopted reform policies.

Key words: The general budget, petroleum taxation, financial sustainability

1 – المؤلف المرسل: جبارة مراد، Moraddjebara2@gmail.com

مقدمة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة الركيزة الأساسية والأداة الاستراتيجية لبعث الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي من أهم أدوات التخطيط المالي التي تحدد السياسة المالية العامة، وقد حظيت بالاهتمام الكبير نظرا للمكانة التي تحتلها ضمن مجالات التسيير العمومي، الأمر الذي أدى إلى ابتكار مناهج جديدة لترشيد الميزانية والتحكم في التكاليف.

إن نظام الموازنة قد تطور بشكل تلقائي إلى حد ما دون الرجوع إلى الطرائق المدروسة والنظريات المتعلقة بذلك، وهذا نظرا لتأثرها بالأنظمة السياسية والنظريات الاقتصادية وسلوك الإدارة والتوجهات الحديثة، مما أدى إلى الانتقادات الموجهة لها من خلال انتهاج أسلوب الموازنة التقليدية والذي ترتب عنه تفاقم عجز الموازنة واللجوء إلى الاستدانة دون تحقيق الأهداف المنتظرة وخاصة تحقيق الاستدامة المالية.

وعلى اعتبار أن الجزائر من ضمن الدول الأقل تنويعا في اقتصادها والأكثر اعتمادا على النفط في تمويل الموازنة العامة، مما شكل تحديا كبيرا لتحقيق الاستدامة المالية من أجل مواصلة الجهود للتنمية الاقتصادية، حيث بادرت الجزائر في تبني إجراءات جديدة للتحكم في التوسع المتزايد للنفقات العامة، ومحاولة الانضباط المالي سعيا لتحقيق الاستدامة المالية وإعطاء فعالية للسياسة المالية لضمان استدامة مصادر التمويل، وقد تبلورت هذه الجهود في أحكام القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي أكد على تأطير الميزانية العامة على مدى ثلاث سنوات قادمة.

إشكالية البحث:

إن عدم مسايرة الإيرادات العامة للنفقات العامة، ومع تواصل السياسة الإنفاقية التوسعية بنفس الوتيرة في ظل انخفاض أسعار البترول الذي عجل بظهور اختلالات على مستوى التوازنات الكلية، الأمر الذي اضطر إلى تطوير الأسلوب المعتمد في تسيير الميزانية وعصرنة نظام الموازنة العامة لمواجهة الأزمات المالية، وترشيد الإنفاق العمومي لتحقيق الاستدامة المالية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر؟**

للإجابة على الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر؟

– ما هو واقع نظام الموازنة العامة في الجزائر؟ وما هو اتجاهها؟

– هل يتسم الاقتصاد الجزائري بالاستدامة المالية؟

فرضيات البحث:

للإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

– تعد أسعار النفط المؤشر الرئيسي في تمويل الميزانية وبالتالي تحديد مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر،

– يعتبر نظام الموازنة الحالي غير قادر على مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد والمالية العامة؛

– يتصف الوضع المالي للجزائر باستدامة ضعيفة على المدى الطويل في ظل الظروف الراهنة؛

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية، والنظر في موقع الجزائر ونظرتها للاستدامة المالية للدولة، وتحليل مدى قدرة الجزائر على استدامة مصادرها التمويلية في ظل الاعتماد على عوائد النفط.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من خلال اعتبار موضوع الاستدامة المالية ذو أهمية بالغة في المالية العامة باعتبار تفاقم العجز في الموازنة العامة والذي

أدى إلى تراكم الدين العام، مما يتطلب تحديث وعصرنة نظام الميزانية العامة وضرورة أن تتضمن الاتجاهات الحديثة الاستراتيجية المناسبة بمنظور واضح للأولويات، والعمل على إعادة النظر في تحضير الميزانية وتحسين الأداء المالي،وذلك بتجاوز التصور التقليدي للميزانية العمومية وجعل ميزانية أداة فعالة لتسيير المرافق العمومية وإدارة البرامج العامة، بالاعتماد على تقنيات حديثة للتسيير المالي.

منهج البحث:

يتطلب الموضوع استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي نستعمله في الجانب النظري على صورته الكمية والنوعية والرقمية لوصف المعلومات التي تمكننا من استخدامها وتفسيرها بطريقة موضوعية، إلى جانب تحليل المعطيات المتعلقــة بالاستدامة المالية، بالإضافة إلى الدراسة القياسية التي سنحاول من خلالها إيجاد العلاقة بين المتغيرات باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، ويرجع اختيار هذه الطريقة للاختبار باعتبارها أكثر دقة واستخداما في الدراسات التطبيقية، وأن اختبار لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة.

الدراسات السابقة:

عرفت ساحة الأدبيات الاقتصادية وفرة كبيرة في الدراسات التطبيقية الخاصة بموضوع الاستدامة المالية، وقد ارتأينا تسليط الضوء على الدراسات التي اهتمت بالاستدامة المالية في الدول النفطية والدول النامية، حيث تعتبر دراسة محمد بوقناديل وإلهام بن عيسى (2022) حول الاستدامة المالية والعلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية في الجزائر نهج جديد قائم على النماذج الخطية وغير الخطية،من بين الدراسات المتقدمة وهي من بين أهم الدراسات، حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص الاستدامة المالية في الجزائر من خلال التركيز على سلوك الإيرادات والنفقات العمومية، وإعادة النظر في العلاقة طويلة المدى بينهما خلال الفترة 1970–2018، وقد تم استخدام تقنيات مختلفة للتكامل المشترك وأيضا تقدير نموذج الدراسة بالاستعانة بالطرق الخطية وغير الخطية، واستخدام اختبارات جدر الوحدة بوجود فواصل هيكلية.

وأشارت النتائج إلى أن الإدارة المالية في الجزائر لا تتسق مع الاستدامة القوية في المدى الطويل، حيث تنمو النفقات بشكل أسرع من الإيرادات، وأن حجم الإنفاق العام هو من يحدد حجم الإيرادات في المدى القصير.

أما فيما يخص الدراسات العربية الحديثة نجد دراسة ثامر علي النويران (2020) حول تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من2000–2020، حيث هدفت هذه الدراسة لقياس مدى استدامة الدين العام في الأردن، وذلك من خلال استخدام بيانات سنوية خلال فترة الدراسة باتباع أربع مؤشرات وهي: المقارنة بين مرونة النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإجراء مقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحساب الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحساب الاستدامة المالية من خلال حساب وفر/ عجر الموازنة العامة للدولة قبل/ بعد المنح وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية حسب مؤشر المقارنة بين مرونة النفقات والإيرادات العامة للدولة، وإمكانية تحقيق الاستدامة المالية حسب مؤشر المقارنة بين أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية في معظم سنوات الدراسة حسب مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن هناك قدرة على تحقيق الاستدامة المالية حسب مؤشر وفر/ عجر الموازنة العامة للدولة بعد المنح وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية باستخدام مؤشر وفر/ عجر الموازنة العامة للدولة قبل المنح وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، وضبط الإنفاق العام، وتقليل اللجوء للاقتراض وحصره في تمويل المشاريع الإنتاجية.

وتعتبـــر دراســـة Liubov Lysiak, Svitlana Kachula, Oksana Hrabchuk, Milena Filipova and Anna Kushnir، (2020) بعنوان:" Assessment of financial sustainability of the local budgets: case of Ukraine"،من أهم الدراسات في هذا الجانب والغرض منها هو تلخيص المبادئ النظرية والعملية لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية وتحديد الاتجاهات لتحسينها في أوكرانيا ، وكشفت الدراسة عن عدم وجود نظام موحد لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية في أوكرانيا، وقد تم تحديد نظام مؤشرات لتقدير الاستدامة المالية للميزانيات المحلية، كما تم تجميع المؤشرات وحسابها بناءً على دراسة التجربة العملية، تم تحديد التدابير التي من شأنها أن تسهم في نهج منظم لتقييم الاستدامة المالية للميزانيات المحلية في أوكرانيا، وخلصت الدراسة إلى أن التقييم المنهجي للاستدامة المالية للميزانيات المحلية هو شرط أساسي لاتخاذ قرارات إدارية مستنيرة بشأن التعديلات الضرورية على الميزانية، وتحسين جودة تخطيط الميزانية وفعالية سياستها.

المحور الأول: مفاهيم عامة

يُنظر للميزانية العامة على أنها الأداة التي تستطيع الدولة تحقيق أهدافها وخططها المستقبلية، فهي تمثل المرآة العاكسة للسياسة المالية وكل ما يتعلق بمسائل الإيرادات والنفقات الحكومية لتسيير مختلف المرافق العمومية.

وقد أصبح من غير الممكن الاستمرار في تسيير المالية العامة بمنطق يعتمد على تعبئة الوسائل بدل التسيير بمنطق النتائج في ظل الشروع في الإصلاحات المالية، ولذلك تتجه الجزائر إلى اعتماد منهج جديد في تسيير الميزانية من خلال تجربة إصلاح الميزانية والتوجه نحو عصرنة نظامها الموازني.

أولا: مفهوم الموازنة العامة

هناك عدة تعريفات مأخوذة من بعض التشريعات الدولية الأخرى نذكر منها ما يلي:

في القانون البلجيكي"بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية"، وعرفها **القانون الأمريكي** بأنها:" صك تقدر فيها نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها"، وأما **الميزانية العامة في التشريع** في القانون رقم 84-17المؤرخ في07 جوان1984 والمتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم قد نص في المادة الثالثة منه أنه " يقرر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لسير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي"، كما عرف القانون رقم 90-21 في المادة الثالثة على أن " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"(عباد، 2020، صفحة 3).

ثانيا: مفهوم الاستدامة المالية:

يحتل موضوع الاستدامة المالية أهمية كبيرة لدى الباحثين والدارسين وذلك لارتباطه الوثيق بالقدرة المستقبلية على الإنفاق في ظل الإيرادات الحالية، ولذلك فقد أصبح البحث عن مؤشراتها من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، ومتانة السياسة المالية المتبعة من جهة ثانية، وللإشارة فقد تعددت المفاهيم حول هذا الموضوع، وعادة ما يكون مفهوم الاستدامة المالية متعدد الأبعاد لأن أسباب إيقاف السياسات المالية يمكن أن تكون متنوعة ويتم حصرها في الدين العام أو تراكم الديون، ويتعلق مفهوم الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة بشكل مستمر دون التعرض لخطر الإفلاس (بن عيسى، 2020، صفحة 282).

ومن خلال المفاهيم المتعددة للاستدامة المالية، فقد ارتبط مفهوم الاستدامة المالية أيضا بقواعد الانضباط المالي وتحسين الأداء المالي لتحسين أداء التمويل المحلي، حيث اقترح Liuta et al(2012) منهجية علم القياس لتقييم القدرة المالية للموازنات المحلية عن طريق حساب

مؤشر متكامل يتكون من ثلاثة مكونات: القدرة المالية، الاستقلال المالي والكفاية المالية مما يسمح بتحديد مشاكل الميزانيات المحلية، وأسبابها وتحديد طرق إثبات كفاءة العلاقات المالية (Dekhtyar, Valaskova, Deyneka, & Pihul, 2020, p. 36) .

ويمكن استخلاص أنه يتم تحليل الاستدامة المالية وفقا لمعايير أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية، حيث اتخذت هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام، عجز الموازنة والضرائب(بوعيشاوي و غزازي، 2020، صفحة 101).

وقد ركزت أغلب الدراسات حول هذا الموضوع على الدين العام في قياس وتحليل الاستدامة المالية بحيث أن الدولة التي نسبة دينها العام من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعا تكون أكثر عرضة لاضطرابات السوق،كمتغير أسعار الفائدة وتغير الفرق بين أسعار الشراء والبيع للسندات الحكومية، فلا تكون السياسة المالية مستدامة إذا تضمنت تراكما مفرطا للدين العام، وعليه فاللجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الحالية يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية الحالية وهذا ما يناقض العدالة الاجتماعية(صالحي و ملاح، 2019، صفحة 95).

المحور الثاني:الإطار التحليلي

إن الوقوف على اتجاه الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، يعطي انطباعا عن وتيرة التطور والمراحل التي مرت بها، وأهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة في الجزائر.

أولا:تحليل واقع واتجاه الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2000:

كانت سنة 2000 نقطة تغير في مسار الاقتصاد الوطني بعد الانتعاش الذي عرفه سعر البترول واستمر لسنوات، فكانت عوائده مساهمة بصورة أساسية في تمويل مخططات التنمية التي شهدتها الجزائر من خلال برامج التنمية الاقتصادية، إضافة لانتهاج استراتيجية جديدة غايتها المحافظة على مستويات عالية من احتياطي الصرف الأجنبي، وهذا لتتمكن من:

– تخفيض الدين العام الداخلي والخارجي؛

– تحسين مركز المالية العامة؛

– ضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة مستقبلا(دادن و شليق، 2019، صفحة 109).

والجدول التالي يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة للفترة 2000–2020.

الجدول رقم 01: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2020/2000 (الوحدة: مليار دينار)

المؤشرات / السنوات	نفقات الميزانية	إيرادات الميزانية	رصيد الموازنة	الناتج المحلي الخام	المؤشرات / السنوات	نفقات الميزانية	إيرادات الميزانية	رصيد الموازنة	الناتج المحلي الخام
2000	1178,2	1578,1	399,9	4123,5	**2011**	5853,6	5790,1	-63,5	14588,5
2001	1321	1505,5	184,5	4227,1	**2012**	7058,1	6411,3	-646,8	16208,5
2002	1550,6	1603,2	52,6	4522,7	**2013**	6024,1	5957,5	-66,6	16650,1
2003	1690,1	1966,6	276,5	5252,3	**2014**	6995,8	5738,4	-1257,4	17242,5

16591,8	-2553,2	5103,1	7656,3	**2015**	6149,1	337,9	2229,7	1891,8	**2004**
17081,8	-2550	4747,5	7297,5	**2016**	7562	1030,6	3082,6	2052	**2005**
18575,8	-1099,8	6182,8	7282,6	**2017**	8501,6	1186,8	3639,8	2453	**2006**
20259,1	-1336,8	6389,5	7726,3	**2018**	9352,9	580	3688,5	3108,5	**2007**
20288,4	-1157,8	6567,7	7725,5	**2019**	11043,7	999,5	5190,5	4191	**2008**
21424,6	-1533,4	6289,7	7823,1	**2020**	9968	-588,3	3676	4264,3	**2009**
					11991,5	-74	4392,9	4466,9	**2010**

المصدر:بنك الجزائر، التقرير السنوي (مختلف السنوات)

– وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019–2020

يتضح من الجدول أعلاه أن النفقات العامة عرفت ارتفاعا متزايدا مستمرا على العموم، إلا أن هذا التزايد يختلف من سنة لأخرى، ويعود هذا التنامي في النفقات العامة في المجمل إلى ارتفاع أسعار البترول التي أدت إلى تمويل جذري في السياسة المالية العامة وسياسة الإنفاق الحكومي وهذا يدل على أن الجزائر اتبعت سياسة توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات وتبني مختلف البرامج التنموية الاقتصادية تماشيا والتطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي خاصة.

والملاحظ أيضا من الجدول انخفاض نسبي في النفقات العامة بعد الصدمة البترولية لسنة 2014، والتي وصلت فيها أسعار النفط إلى 43.73 دولار للبرميل، ثم تعاود الارتفاع تدريجيا ويرجع ذلك لتحسن متوسط أسعار النفط حيث ارتفعت إلى حدود 60 دولارا للبرميل، و79.4 دولارا للبرميل بعد تأكيد الدول المنتجة بتخفيض الإنتاج (قصابي، 2020، صفحة 163).

إن الانخفاض في سعر برميل النفط سنة 2015 وما ترتب عليه انكماش الإيرادات العامة حيث أدى التوسع الكبير والمتزايد للنفقات إلى اتساع الفجوة في ميزانية الدولة، الأمر الذي أدى إلى عدم توازنها وبالرغم من الجهود المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية إلا أن اختلال الميزانية كان واضحا لفترة زمنية طويلة، ونعتقد أن الجزائر لم تكن مخطئة في زيادة الإنفاق سنة بعد أخرى، وليست هذه السياسة التي تشكل مأزقا على المدى الطويل، وإنما تتطلب توافر وسائل وموارد بشرية ومادية جيدة من أجل تحقيق أهداف التوسع في الإنفاق العام، وبما يضمن تحقيق الاستدامة المالية دون أن يعيق ذلك قدرة الدولة المستقبلية على الإنفاق في ظل الإيرادات الحالية.

ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والذي يبين وجود علاقة تناظرية شبه مستمرة خلال الفترة 2000–2014 نتيجة لانتعاش أسعار النفط، إلا أنه وتزامنا مع الأزمة النفطية فإن العلاقة التناظرية بين النفقات والإيرادات لم تعـــد موجودة،حيث أن الإيرادات لم تساير الزيادة في النفقات الحكومية، وهذا ما يؤثر على الاستدامة المالية على المدى المتوسط والبعيد.

الشكل رقم1: تطور النفقات العامة والإيرادات العامة للفترة 2000–2020

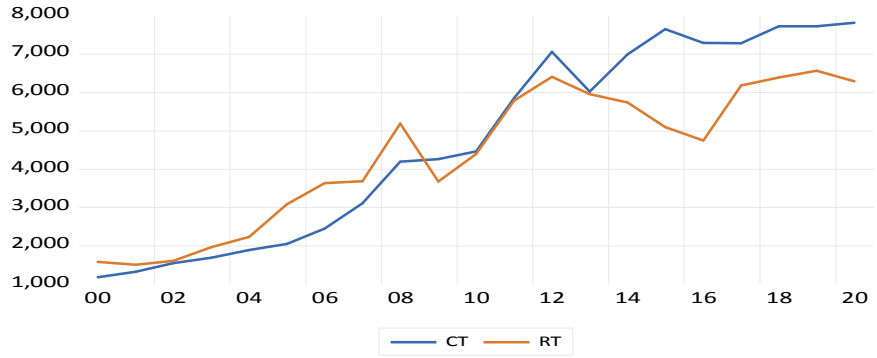

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01

ثانيا:تأثير وانعكاسات تقلبات أسعار النفط

يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده على عوائد النفط والمرتبط أساسا بالتقلبات الخارجية والأسواق العالمية، وهذا الأمر كان له الانعكاس الكبير، لذا سنحاول تحليل هذه الانعكاسات على الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة من خلال ما يلي:

1.انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الشكل الموالي أثر تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم02: تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط* خلال الفترة 2000–2020

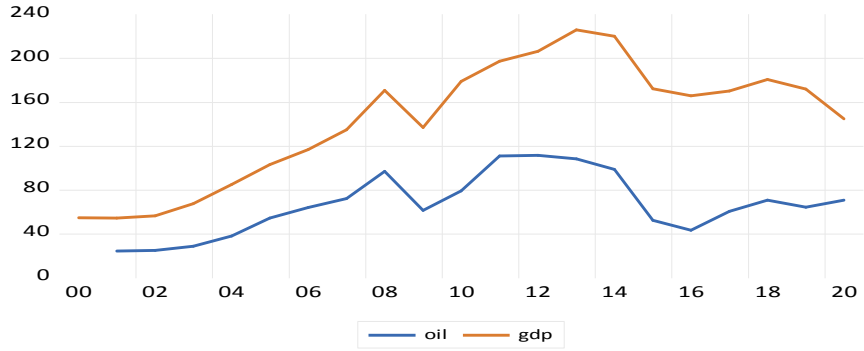

المصدر:– بنك الجزائر، التقرير السنوي لمختلف السنوات

– وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية سنة 2019–2020

– * بيانات البنك الدولي

الملاحظ من خلال الشكل أن العلاقة متناظرة بين أسعار البترول والناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين، كما أن عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية وخاصة بعد أزمة 2014 أدت إلى انخفاض في معدلات الناتج المحلي، ويرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤثر على الإيرادات العامة للميزانية.

2– انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات النهائية:

باعتبار أن الجزائر دولة ريعية ترتكز إيراداتها بشكل أساسي على البترول، وهذا ينعكس على النفقات العامة،ومن خلال الشكل الموالي نحاول معرفة مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة:

الشكل رقم 03: تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للفترة 2000–2020

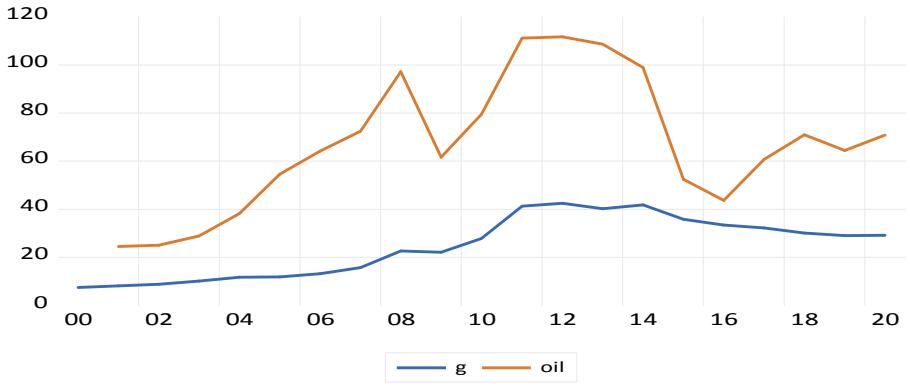

المصدر:– اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01

– بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ الزيادة السنوية في النفقات العامة، إلا أن المنحنى التصاعدي للنفقات العامة يختلف من سنة لأخرى، حيث أنه بين سنوات 2000 و2008 كان تزايد النفقات بوتيرة متباطئة نوعا ما نظرا لانخفاض في الجباية البترولية، وبين سنتي 2008 و2011 هناك تذبذب في النفقات العامة ويرجع الأمر لتراجع أسعار النفط مما أثر على العوائد البترولية، لتعاود في الارتفاع نظرا لانتعاش أسعار البترول وانطلاق البرنامج الخماسي، وأما في سنة 2014 وتبعا لتداعيات الأزمة العالمية لانهيار أسعار النفط فالملاحظ التناقص النسبي للنفقات العامة، ثم تعاود الارتفاع سنة 2016 مقارنة بسنوات بعد الأزمة.

من خلال ما سبق، فقد كشفت الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان 2014 عن مدى ضعف المالية العامة، وتجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة في سنتي 2015 و2016 وتزامنا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015–2018 حيث أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة، ولهذا السبب، فإن المالية العامة في حاجة ماسة تدابير مستعجلة لاستعاد توازن الحسابات العامة، إضافة إلى إصلاحات عميقة لضمان استدامتها على المدى المتوسط والطويل وجعل التدخلات الاقتصادية للدولة أكثر نجاعة.(بنك الجزائر، 2019، صفحة 69).

ثالثا:تحليل نظام الموازنة الحالي في الجزائر:

جاء القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 لينظم الميزانية العامة في الجزائر، ولكن العديد من الدارسين للنظام الميزانياتي والمحاسبي، أجمعوا على وجود نقائص تعيق التسيير الناجح والفعال للمال العام، حيث أن القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لا يواكب التطورات والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تم الشروع فيها منذ أكثر من عشريتين، وبسبب محدوديته لا يمكنه الاستمرار في تسيير المالية العمومية، وهذا فيظل الاعتماد على تعبئة الوسائل بدل التسيير بمنطق النتائج.

إن سعي الحكومة لإصلاح نظام الموازنة الحالي متعلق بأولويات ذات صلة بالسياسة المالية ضمن إطار مواصلة الإصلاحات، إلا أن مختلف التقارير المقدمة من طرف الهيئات تشير إلى النقائص والعراقيل التي يواجهها النظام الموازني الحالي، حيث أدى التوسع الكبير والمتزايد للنفقات إلى اتساع الفجوة في ميزانية الدولة، الأمر الذي أدى إلى عدم توازنها رغم السياسة الحذرة، والجهود المتواصلة في تطبيق السياسات الإصلاحية، وبتحليل النظام الموازني الحالي يظهر غياب تركيز التسيير على أساس النتائج وهذا ما يجعل الأهداف غير واضحة الآفاق وغير ممكنة التحقيق، مما يفتح مجالات التبذير والإسراف في الإنفاق وصعوبة الرقابة على الميزانية لغياب الشفافية في تقديم وثائق الميزانية،

بالإضافة إلى أن ميزانيتي التسيير والتجهيز غير مدمجتان وهذا ما يؤدي إلى سوء تخصيص نفقات التسيير ونفقات التجهيز(حوري، 2016، صفحة 60)، وهذا بالرغم من وجودهما في وثيقة واحدة، وعليه يمكن تلخيص أهم النقائص التي يتسم بها النظام الموازني الحالي فيما يلي:

- غياب إطار تخطيط ميزانياتي متعدد السنوات، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوات واسعة بين ما هو معتمد كمبالغ وما هو مخطط له؛
- التركيز رقابة المستندات مع إغفال تام لعناصر الفعالية والأداء، بالإضافة إلى عدم تفعيل الرقابة البعدية؛
- غياب أو محدودية الاستقلالية المالية لمختلف المؤسسات العمومية والمجموعات الإقليمية بسبب عدم كفاية مواردها الخاصة واعتمادها شبه الكلي أحيانا على إعانات الدولة؛
- تركيز نظام المحاسبة العمومية على مبدأ الشرعية أي مطابقة القرارات والإجراءات للمنظومة التشريعية والتنظيمية على حساب الملائمة وفعالية القرارات المالية؛
- تعدد المراكز الرقابية مما يستغرق وقتا طويلا لتنفيذ العملية المالية؛
- نظام معلومات ميزانياتي غير فعال، حيث أن نظام تسيير المعلومة غير ملائم.(ثابتي، 2015، صفحة 22).

إلى جانب هذه النقائص والمتعلقة أساسا بالقصور الذاتي للنظام الميزانياتي المطبق حاليا، هناك مآخذ أكثر أهمية على التسيير الميزانياتي في الجزائر والمرتبطة أساسا بالممارسات الفعلية للسلطات العمومية والمسؤولين الإداريين والماليين، والتي كانت مثار انتقاد من طرف بعض المؤسسات الدولية في تقييمها لذلك التسيير، لاسيما البنك العالمي وهيئة شراكة الموازنة الدولي.(مسعي، 2020، صفحة 70)

مما سبق وفي ظل الاعتماد بدرجة عالية على مداخيل البترول، الأمر الذي بات يهدد اقتصاد الدولة وخاصة بعد توالي الأزمات المالية جراء الصدمات النفطية، ومن أجل توضيح التوجهات الاستراتيجية للدولة وإعطاء نظرة واضحة للأولويات، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بقواعد الانضباط المالي، كان لابد من المضي في الإصلاحات المتعلقة بالنظام الموازني الحالي، وتحويل وثيقة الموازنة من الصفة المجردة إلى وثيقة تبين التخطيط على المدى المتوسط، وتحقق النتائج بأكثر فعالية وكفاءة، مما يحقق الاستدامة المالية.

رابعا:تحليل مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

أقرت المؤسسات الدولية في تحليل الاستدامة المالية مجموعة من المعايير والمؤشرات مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الزمني لها.

1.مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

توجد مجموعة من المداخل والمقاربات لتحديد وتقييم الاستدامة المالية للدول، نذكر منها المقاربة المحاسبية التي تعتمد على حساب بعض المؤشرات، والمقاربة القياسية والتي تنطلق من قيد الموازنة الحكومي ما بين الأزمنة(عصماني و أوكيل، تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة للجزائر، 2020، صفحة 323)، وبداية التحليل في بحثنا هذا يكون على أساس المقاربة الحسابية لبعض المؤشرات من بينها نسبة الدين إلى الناتج المحلي، مؤشر الفجوة الضريبية، ومؤشر العجز الموازني، ثم ننتقل إلى التحليل القياسي في تقييم الاستدامة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2020.

- **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر من بين أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية حيث يقيس درجة المديونية ويظهر قدرة الحكومة على تدهور أو تحسن وضع الحكومة(عصماني و أوكيل، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، 2018، صفحة 406)، وهو يعطي صورة لقوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، ومدى القدرة على السداد أو المحافظة على استقراره، ويعتبر بمثابة المؤشر الاسترشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة، كما يتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية (قروف و العمراوي، 2020، صفحة 114)؛

- **مؤشر الفجوة الضريبية:** يقيس هذا المؤشر الفرق بين العبء الضريبي المستهدف والضرائب الفعلية، وقد تم اقتراحه من طرف 1990Blenchard، وهو مقترح لاستعمال مؤشر الاستدامة المالية بقدر اتساع السياسة المالية للحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولا يمثل هذا شرطا كافيا للتحكم استدامة المالية عن طريق تحليل تطوير الحصيلة الضريبية نتيجة لعدم كفايتها في تحمل أعباء تزايد النفقات(عماد و عامر، 2016، صفحة 279)، إلا أن هذا المؤشر يساعد في تحليل تطور الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في تحمل أعباء الميزانية؛
- **مؤشر العجز الأولي:** يعتمد هذا المؤشر على هيكل الموازنة العامة لتقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي، وتشير نسبة العجز الأولي المحسوبة إلى القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسب زيادة عبء الدين العام، إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق الأخرى (قروف و العمراوي، 2020، صفحة 115).

2. تحليل مؤشرات قياس الاستدامة المالية 2000–2020

يبين الجدول الموالي تطور مؤشرات قياس الاستدامة المالية السابقة الذكر خلال الفترة 2000–2020:

الجدول رقم 02: مؤشرات الاستدامة المالية خلال الفترة 2000–2020

المؤشرات / السنوات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر العجز الأولي إلى الناتج المحلي	المؤشرات / السنوات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر العجز الأولي إلى الناتج المحلي
2000	71,00	-13,64	9,70	**2011**	10,57	0,18	-0,44
2001	65,18	-7,85	4,36	**2012**	10,09	3,73	-4,08
2002	61,55	-4,20	1,16	**2013**	8,69	0,71	-0,40
2003	52,90	-6,32	5,26	**2014**	8,92	7,07	-7,30
2004	41,81	-6,88	5,50	**2015**	16,44	15,13	-15,29
2005	30,43	-14,60	13,63	**2016**	25,32	14,65	-14,65
2006	26,51	-14,77	13,96	**2017**	32,98	5,01	-5,82
2007	15,87	-7,06	6,20	**2018**	39,72	6,03	-6,60
2008	9,92	-9,74	9,05	**2019**	45.8	9,29	-5,71
2009	12,42	5,35	-5,90	**2020**	50.7	6,43	-7,16
2010	12,65	0,34	-0,62	**2021**	-	-	-

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات

من خلال الجدول السابق نحلل مؤشرات الاستدامة المالية كما يلي:

●مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي:

بعد أزمة الدين الخارجي التي عقبت الصدمة الخارجية لسنة 1986 والتي أدت إلى إعادة جدولة الدين الخارجي بين 1994و1998،انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة، خصوصا ما بين 2004 و2006، وكانت سنة 2006حاسمة حيث عرفت انخفاضا قويا للدين العمومي الخارجي، هذا ما سمح بتقليص معتبر للتعرض المالي للجزائر تجاه باقي العالم، وذلك قبل بداية الأزمة المالية الدولية.(بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، صفحة 67).

إن نجاح الجزائر في تخفيض مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بداية من 1999، حيث اتخذت هذه المستويات في التنازل إلى غاية2013- 2014 وشهدت أقل نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الخام 8.69-8.92 على التوالي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004 ونسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية، ومرد ذلك إلى الارتفاع القياسي لأسعار النفط وخاصة السداد المبكر للديون الخارجية، وكانت لهذه السياسة الأثر الكبير على تطور حجم الاحتياطات النقدية والتي بلغت أقصاها سنة 2014 أين انتقلت الجزائر من اقتصاديات مديونية تعاني من نقص الموارد إلى اقتصاد يعاني من فائض الموارد، إلا أن عودة ارتفاع نسب الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة كان نتيجة للانكماش الحاد في العائدات النفطية مع نهاية سنة 2015، كما يعود سبب ارتفاع الدين الداخلي إلى تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك وإصدار السندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل العجز(عصماني و أوكيل، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، 2018، صفحة 410)، وتجدر الإشارة إلى أن تداعيات أزمة جائحة كورونا من إغلاق اقتصادي وإجراءات وقائية وتبعاتها والمرافقة المالية والإعفاءات الجبائية كان لها الأثر البالغ ارتفاع تسب الدين العام إلى الناتج المحلي.

●مؤشر الفجوة الضريبية:

تشير النسب في الجدول أعلاه أن القيم السالبة بداية من سنة 2000 إلى غاية 2008 وهذا بسبب انعكاس ارتفاع أسعار النفط على الإيرادات العامة وهذا ما ساهم في تخفيض نسب الدين العام وخاصة الدين الخارجي بالإضافة إلى تغطية نسب العجز الموازني عن طريق صندوق ضبط الموارد، ثم شهدت النسب بعد ذلك قيما موجبة وذلك راجع لارتفاع مستويات الإنفاق العام بالمقارنة مع الإرادات العامة الممولة من الجباية البترولية وذلك بالرغم من تحسن نسبة الإيرادات الضريبية وهذا ما أثر سلبا على رصيد الموازنة الذي تم تغطيته عن طريق الدين الداخلي، إلا أن نسب مؤشر الفجوة الضريبية خلال الفترة المدروسة لا تعكس الاستدامة المالية في الجزائر حيث أن حصيلة الإيرادات العادية لم تصل إلى المستوى المطلوب في تغطية النفقات وخاصة المتعلقة بالتسيير في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية .

●مؤشر العجز الأولي:

تشير النسب في الجدول السابق إلى القيم السالبة وهو ما يدل على تأثير الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية وعدم مسايرتها للإنفاق العام بسبب بداية انطلاق البرامج التنموية، بالإضافة إلى تخفيض نسب الدين العام والدفع المسبق وتخفيض الديون الخارجية.

وقد شهدت الفترة 2000-2017 إنشاء صندوق ضبط الموارد والذي أُستعملت موارده في تغطية العجز الموازني في ظل ارتفاع أسعار النفط، إلا أن نفاذ الصندوق في سنة 2017 أدى بالحكومة إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي وهذا انعكس سلبا على تحقيق الاستدامة المالية.

إجمالا ومن خلال تحليل المؤشرات السابقة فإن الجزائر تواجه تحديات لتحقيق الاستدامة المالية باعتبار أن النفقات العامة مرتبطة بإيرادات الجبارة البترولية والمتعلقة بأسعار برميل النفط وتزايد نسب العجز الموازني نتيجة الأزمات النفطية ونفاد صندوق ضبط الموارد.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

سنقوم باختبار الاستدامة المالية من خلال تحقق شرط الملاءة المالية بدراسة أثر التنوع في الإيرادات والنفقات على العجز الموازني،وذلك بالاعتماد على التحليل القياسي للبيانات خلال الفترة 2000–2020، ويعتمد اختيار نموذج الدراسة على طبيعة المتغيرات المستخدمة من حيث رتبة تكاملها ودرجة استقرار السلاسل الزمنية، وتتمثل المتغيرات في الجباية العادية (IN)، الجباية النفطية (IP)، نفقات التسيير(CG)، العجز الموازني (FM)

أولا: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول الموالي الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة حلال الفترة 2000–2020:

الجدول رقم 03: الوصف الإحصائي للمتغيرات

	CG	IN	IP	FM
Mean	2984.271	1444.181	2647.581	-375.2048
Median	2659.000	1298.000	2796.800	-66.60000
Maximum	5009.000	2843.000	4184.300	1186.800
Minimum	856.2000	120.8000	1001.400	-2553.200
Std. Dev.	1629.223	926.5459	1055.491	1079.496
Skewness	-0.027494	0.135978	-0.095443	-0.534857
Kurtosis	1.239911	1.467470	1.782400	2.474779
Jarque–Bera	2.713321	2.119783	1.329115	1.242626
Probability	0.257519	0.346493	0.514501	0.537239
Sum	62669.70	30327.80	55599.20	-7879.300
Sum Sq. Dev.	53087345	17169745	22281217	23306222
Observations	21	21	21	21

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

تُظهر النتائج عن وجود تشتت للقيم عن المتوسط الحسابي للسلاسل الزمنية، كما يبين اختبار Jarque–Bera أن السلاسل تتبع التوزيع الطبيعي باعتبار أن الاحتمالية أكبر من 0,05.

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

إن غياب دراسة الاستقرارية بين المتغيرات للسلاسل الزمنية يسبب عدة مشاكل، وتعد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root test)لـ ADFكفيلة بإجراء هذه الاختبارات، حيث يوضح الجدول الموالي استقرارية السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم04: استقرارية السلاسل الزمنية

الاستقرارية / المتغيرات	في المستوى			الفروق الأولى		
	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه	قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع وبدون اتجاه
اختبار ADF						
CG	0.24	0.78	0.89	0.04	0.009	0.0035
IN	0.39	0.88	0.96	0.0003	0.002	0.0003
IP	0.57	0.39	0.70	0.0034	0.017	0.0002
FM	0.32	0.57	0.22	0.0061	0.001	0.0000

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

توضح نتائج الاختبار لـ **ADF**كما يوضحها الجدول أعلاه، أن السلاسل الزمنية مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى عند درجة التكامل I(1) حيث أن احتمالية قيمة Tالإحصائية للسلاسل المدروسة معنوية عند المستوى 5%، وعليه تمكننا هذه النتائج من إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للسلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة.

ثالثا: اختبار تحقيق الاستدامة المالية من خلال أثر التنوع في الإيرادات والنفقات على العجز الموازني:

1. تحديد فترات الإبطاء المثلى: يتم اختبار فترات الإبطاء بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها:

- (ADJ.R-sq): معيار معامل التحديد المصحح،
- Schwarz SC (Schwarz Information Criterion) ،
- AIC(Akaike Information Criterion).

وقد أوضحت النتائج في الشكل رقم04 أن النموذج ((ARDL(2-3-3-3) الذي أُخذ على أساس أكبر قيمة بالنسبة لمعيار معامل التحديد المصحح وأقل قيمة بالنسبة لباقي قيم المعايير هو النموذج الأنسب من بين أكثر من 100 نموذج تم تقييمه، وسيتم اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج.

الشكل رقم 04:تحديد فترات الإبطاء المثلى

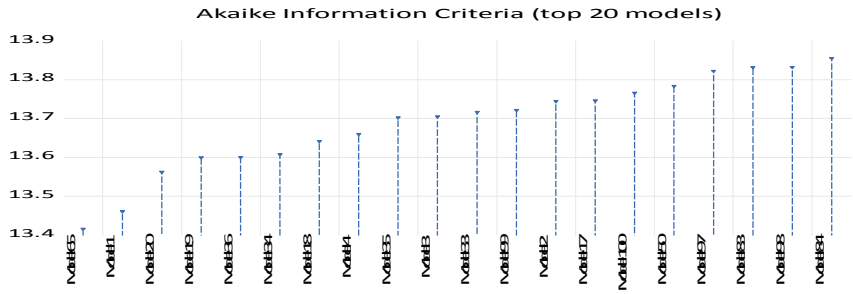

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

2.تقدير النموذج لأثر متغيرات الدراسة على العجز الموازني:

بتطبيق نموذج ARDL انطلاقا من اختبار الاستقرارية، نقوم بتقدير النموذج لأثر متغيرات الدراسة على العجز الموازني، حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: تقدير النموذج لأثر متغيرات الدراسة على العجز الموازني

Dependent Variable: FM
Method: ARDL
Date: 03/18/22 Time: 15:45
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): CG IN IP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 192
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FM(-1)	-0.707508	0.269905	-2.621322	0.0789
FM(-2)	-0.707711	0.240727	-2.939893	0.0605
CG	-1.096498	0.273383	-4.010856	0.0278
CG(-1)	0.655871	0.331326	1.979535	0.1421
CG(-2)	-0.106884	0.338069	-0.316160	0.7726
CG(-3)	0.760039	0.477258	1.592510	0.2095
IN	-0.825016	0.367579	-2.244458	0.1105
IN(-1)	-1.122410	0.442528	-2.536359	0.0849
IN(-2)	0.303615	0.497475	0.610311	0.5848
IN(-3)	-1.713357	0.736325	-2.326902	0.1024
IP	1.435211	0.207129	6.929077	0.0062
IP(-1)	-0.157882	0.232071	-0.680316	0.5451
IP(-2)	0.275324	0.234661	1.173286	0.3254
IP(-3)	-0.414777	0.228905	-1.812004	0.1677
C	214.6550	244.1018	0.879367	0.4439

R-squared	0.993944	**Mean dependent var**	473.1278
Adjusted R-squared	0.965684	**S.D. dependent var**	1138.537
S.E. of regression	210.9079	**Akaike info criterion**	13.41563
Sum squared resid	133446.4	**Schwarz criterion**	14.15760
Log likelihood	-105.7406	**Hannan-Quinn criter.**	13.51794
F-statistic	35.17159	**Durbin-Watson stat**	2.185142
Prob(F-statistic)	0.006761		

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

يوضح الجدول أن قيمة احتمالية F-statistic معنوية، وأن قيمة R-squaredلها قدرة تفسيرية مرتفعة وقابلة للتطبيق، كما تشير احتمالية F-statistic لمعلمات نفقات التسيير والجباية النفطية أن معنوية إحصائيا، وأما احتمالية الإيرادات العادية ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى 5 % مما يؤكد عدم تأثيرها في العجز الموازني.

3.اختبار الحدود (وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل):

لتحديد وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنيتين وبالاعتماد على نتائج فترات الإبطاء المثلى، نستخدم اختبار الحدود ARDL Bounds Test الذي يعتمد على إحصائية فيشر، ويتم مقارنتها مع القيم الجدولية لـ (**Pesaran**)، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم06 : اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.752247	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

تشير النتائج حسب الجدول رقم(06) إلى أن قيمة فيشر المحسوبة 7.75 وهي أكبر من القيم الحرجة العظمى للاختبار I_1 Bound عند جميع المستويات، أي نرفض فرضية العدم H_0ونقبل الفرضية البديلة: توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات ذات المعنوية الإحصائية.

4.اختبار معلمات النموذج:

نقوم بإجراء الاختبارات القياسية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل الاقتصاد القياسي كما يلي:

- **تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ:**

من خلال الجدول الموالي، والخاص بتقدير ECMفإن معامل حد تصحيح الخطأ (-1) CointEq يظهر بإشارة سالبة ومعنوي، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن النموذج به معدل تصحيح الخطأ قادر على تحويل النتائج من الأجل القصير لتتماشى مع نتائج الأجل الطويل بسرعة 2.41 في الفترة الواحدة، كما أن معلمات كل من نفقات التسيير والإيرادات الجبائية والإيرادات العادية معنوية إحصائيا، حيث أن نفقات التسيير لها أثر سالب على العجز الموازني فكلما انخفضت بنسبة 1% ارتفع العجز الموازني بنسبة 1.09%، وأما الإيرادات النفطية فلها أثر موجب حيث كلما ارتفعت بنسبة 1% ارتفع العجز الموازني بنسبة 1.43 % وهذا يدل على الارتفاع المستمر للنفقات بسبب ارتفاع معدلات الجباية النفطية، وأما الإيرادات العادية فلها أثر سالب على العجز الموازني بنسبة 0.8 %، وهذا يدل على عدم تغطية الإيرادات العادية للنفقات العامة وخاصة نفقات التسيير.

الجدول رقم 07:تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FM)
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/19/22 Time: 15:27
Sample: 2000 2020
Included observations: 18

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FM(-1))	0.707711	0.152154	4.651294	0.0187
D(CG)	-1.096498	0.114326	-9.590953	0.0024
D(CG(-1))	-0.653155	0.189601	-3.444891	0.0411
D(CG(-2))	-0.760039	0.202891	-3.746047	0.0332
D(IN)	-0.825016	0.193868	-4.255565	0.0238
D(IN(-1))	1.409743	0.335455	4.202476	0.0246
D(IN(-2))	1.713357	0.282584	6.063182	0.0090
D(IP)	1.435211	0.084088	17.06792	0.0004
D(IP(-1))	0.139453	0.093706	1.488193	0.2334
D(IP(-2))	0.414777	0.111467	3.721071	0.0338
CointEq(-1)*	-2.415220	0.253962	-9.510146	0.0025

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

وبناء على ما سبق، فإن صيغة الدالة للعلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل تصبح من الشكل التالي:

$$FM= -1.09CG -0.8\ IN+1.43\ IP+214.7$$

- **اختبار جودة النموذج:**

تبين الاختبارات القياسية الموالية ملائمة النموذج المستخدم والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية والمتمثلة في اختبار البواقي، حيث يبين الجدول رقم (08) الموالي والخاص بمشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM)أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية 5%:

الجدول رقم08: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.228959	Prob. F(2,1)	0.8282
Obs*R-squared	5.653618	Prob. Chi-Square(2)	0.0592

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

كما يوضح أيضا اختبار Homoskedasticity خلو النموذج من مشكل عدم ثبات التباين حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم09: اختبار Homoskedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.484863	Prob. F(14,3)	0.8486
Obs*R-squared	12.48309	Prob. Chi-Square(14)	0.5676
Scaled explained SS	0.408600	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

وفيما يخص فحص سلسلة بواقي التقدير التي تمثل الفرق بين القيم الحقيقية والمقدرة فإن الشكل الموالي يوضح هذه العلاقة حيث أن القيم المقدرة تقترب كثيرا من القيم الفعلية:

الشكل رقم05:القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للنموذج

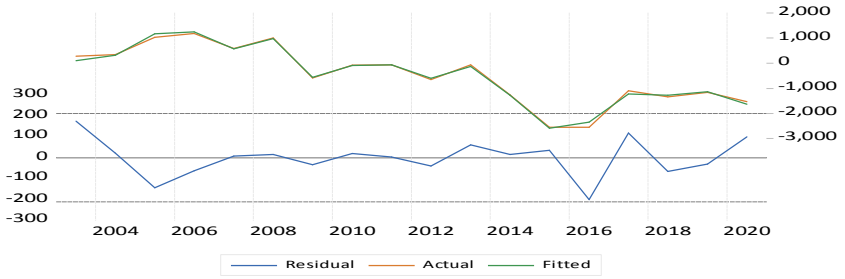

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

ولاختبار استقرار النموذج نعتمد طريقة CUSUM test وفق اختبار Recursive Estimation كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 06: اختبارCUSUM لاستقرار النموذج

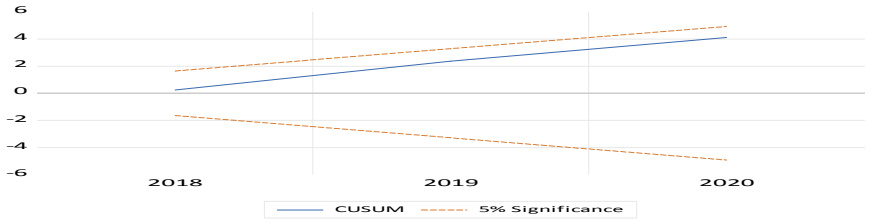

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

نلاحظ من الشكل استقرار النموذج وملائمة الصيغة الخطية للبيانات عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود تأثير للصدمات التي تقلل من جودة النموذج.

وباختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ومن خلال الشكل رقم(07) يتضح أنه وفق اختبار جاك –بيرا Bera (Jarque–) الذي يبين أن قيمة الاحتمالية له بقيمة 0.83 أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم 07: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

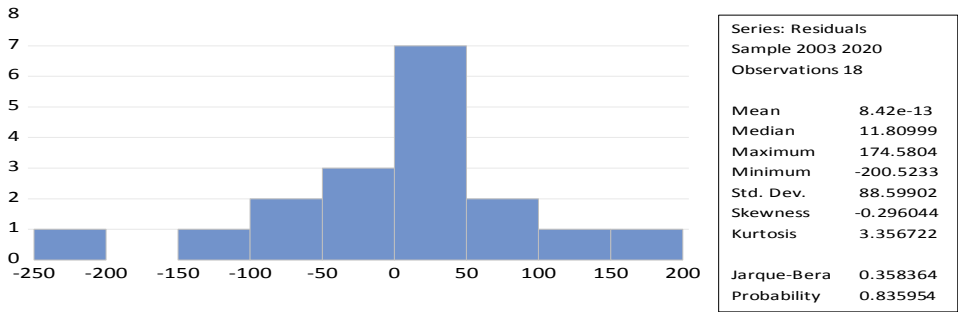

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

رابعا:تحليل النتائج:

من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات الاستدامة المالية والدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية والعجز الموازني مما يدل على ارتباط الميزانية العامة بالإيرادات النفطية مما أثر سلبا على الاستدامة المالية؛
- من خلال احتمالية F–statistic لمعلمات نفقات التسيير والجباية النفطية حيث أن معنويته االإحصائية تشير إلى تأثيرها في العجز الموازني، وأما احتمالية الإيرادات العادية ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى 5 %وهذا يؤكد عدم تأثيرها في العجز الموازني.
- لقد أوضح التحليل لمؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر أن الوضع المالي غير مستدام وهذا راجع بالدرجة الأولى لمدى تأثر الإيرادات العامة بتقلبات أسعار النفط ويقابله التزايد المستمر للنفقات العامة، ورغم خروج الجزائر من أزمة المديونية الخارجية وقدرتها على الحفاظ على معدلات مقبولة للدين العام إلا أن أزمة 2014 دفع بالحكومة إلى الاستدانة لتغطية العجز الموازني؛
- للجباية النفطية أثر كبير على الملاءة المالية، حيث كلما زادت الإيرادات النفطية تحسنت الإيرادات العامة والملاءة المالية، إلا أن معدلات النفقات العامة المتزايدة وخاصة نفقات التسيير تؤثر في هذا التحسن وتنعكس سلبا على الاستدامة المالية؛
- إن الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير جعل الجباية العادية لا تؤثر في الملاءة المالية؛ بالإضافة إلى أن السعي لتحقيق الاستدامة المالية يتطلب التنويع في مصادر الإيرادات، والعمل على التنويع الاقتصادي؛

الخاتمة:باعتبار أن الميزانية أساس الإصلاح المالي، وأن الانتقال إلى ميزانية البرامج يترتب عنه النجاعة في الأداء، ومن خلال التحليل والدراسة القياسية السابقة فقد توصلنا إلى ما يلي:

أوضحت الدراسة أن الوضع المالي في الجزائر يتسم باستدامة مالية ضعيفة نظرا لهيمنة الإيرادات النفطية على الميزانية العامة وتأثرها بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا أثر بشكل مباشر على استدامة الميزانية العامة وكان ذلك واضحا منذ 2014بعد الأزمة النفطية، وعدم قدرة الإيرادات من مسايرة تزايد النفقات العامة، مما أدى بالحكومة إلى الاستدانة والذي يظهر من خلال ارتفاع مستويات العجز الموازني، كما بينته نتائج هذه الدراسة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والإرادة السياسية في مواصلة الإصلاحات لاسيما فيما يخص الميزانية العامة

من خلال العمل على تجسيد مشروع عصرنة نظامها، حيث أصبح من الضروري تجسيد المشروع على أرض الواقع، والذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2023 من خلال قانون المالية الذي يؤطره القانون العضوي 15/18، وتسيير الميزانية بمنطق النتائج، إذ إن إصلاح الميزانية العامة يكون عبر التحكم في التوازن الهيكلي الميزانياتي.

الاقتراحات:

– تبني استراتيجية واضحة تهدف للتنويع الاقتصادي، وخلق مصادر جديدة للإيرادات لفك التبعية للنفط؛

– زيادة مردودية الجباية العادية، وهذا يتجلى بإصلاح الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي؛

– توجيه الاقتراض لتمويل المشاريع الإنتاجية؛

– العمل على الإنفاق الاستثماري المدر للعوائد؛

– تجسيد القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية؛

–الاستثمار في رأس المال البشري لتجنب التعارض بالقوانين الجديدة وعدم الالتزام.

قائمة المراجع:

1. المقالات:

- الحبيب ثابتي، عصرنة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية و ترشيد الإنفاق العام، مجلة التنظيم والعمل،المجلد 4، العدد (3)، 2015، صفحة 22.
- إلهام بن عيسى، الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000–2008، مجلة دفاتر *MECAS*،المجلد 16،العدد(1)، 2020، صفحة 282
- دادن عبدالوهاب،شليقعبدالجليل،ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر –، مجلة البحوث والدراسات، العدد (01)، 2019، صفحة 109
- عمر حوري، الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،المجلد 5، العدد (2)، 2016، صفحة 60.
- ليلى صالحي، وعدة ملاح،تحديات الا ستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية ،المجلد 2، العدد (3)، 2019، صفحة 95.
- محمد علي عماد، وعبد الله عامر،توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال الفترة 2004–2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية ،المجلد 97، العدد (23)، 2016،صفحة 279.
- محمد قروف، وسليم العمراوي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6،العدد(2)، 2020، صفحة 115،114.
- محمد مسعي، الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10،العدد(2)، 2020، صفحة 70.
- مختار عصماني، ورابح أوكيل، تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة للجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد (1)، 2020، صفحة 232.

- مختار عصماني، ورابح أوكيل، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، مجلة معارف،المجلد 13،العدد (2)، 2018، صفحة 406، 410.
- مراد بوعيشاوي، وعماد غزازي، تحليل وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر (2000-2020). *Revue d 'ECONOMIE et de MANAGEMENT*المجبد 19،العدد(2)، 2020، صفحة201.
- Dekhtyar N, Valaskova K, Deyneka O, & Pihul N, Assessment of the level of local budget financial decentralization Case of,*Public and Municipal Finance,*2020,V9,N^0 (1), p36.

2. الأطروحات

- زينة عباد، عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر 2000-20147،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي قارس بالمدية، الجزائر، 2020، صفحة 3
- شعبان قصابي، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال بالفترة 1990-2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، صفحة 163.

الهوامش:

Dekhtyar, N., Valaskova, K., Deyneka, O., & Pihul, N. (2020). Assessment of the level of local budget financial decentralization Case of. *Public and Municipal Finance, 9* (1), pp. 34-47.

1. الحبيب ثابتي. (سبتمبر, 2015). عصرنة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية و ترشيد الإنفاق العام. *التنظيم والعمل، 4* (3)، الصفحات 17-23.
2. إلهام بن عيسى. (جوان, 2020). الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2008. *دفاتر MECAS، 16* (1)، الصفحات 281-296.
3. بنك الجزائر. (2013). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. تقرير سنوي.*
4. بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.*
5. دادن ,ع .&ا ,.شليق ,ع .ا .(2019) .ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر .-*البحوث والدراسات*.144-105 .pp ,(1)
6. زينة عباد. (2020). عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر 2000-20147 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحي قارس.
7. شعبان قصابي. (2020). دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال بالفترة 1990-2018 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
8. عمر حوري. (2016). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق. *الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 5* (2)، الصفحات 56-64.
9. ليلى صالحي، و عدة ملاح. (2019). تحديات الا ستدامة المالية للجزائر في ظل تأثير انخفاض أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، 2* (3)، الصفحات 92-104.
10. محمد علي عماد، و عبد الله عامر. (2016). توجهات السياسة الماليةفي تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق خلال الفترة 2004-2014. *مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، 97* (23)، الصفحات 267-292.
11. محمد قروف، و سليم العمراوي. (أكتوبر, 2020). قياس و تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018. *مجلة مجاميع المعرفة، 6* (2)، الصفحات 109-128.
12. محمد مسعي. (2020). الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 10* (2)، الصفحات 64-84.
13. مختار عصماني، و رابح أوكيل. (ديسمبر, 2020). تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة للجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20* (1)، الصفحات 320-331.
14. مختار عصماني، و رابح أوكيل. (ديسمبر, 2018). مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر. *مجلة معارف، 13* (2)، الصفحات 396-421.
15. مراد بوعيشاوي، و عماد غزازي. (ديسمبر, 2020). تحليل وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر (2000-2020). *Revue d 'ECONOMIE et de MANAGEMENT، 19* (2)، الصفحات 97-115.